بلفظ صريح على الموثق بلفظ غير صريح والموثق في كتاب معتمد على الموثق في
في كتاب غير معتمد وكذا المال بالنسبة الى الاصح والصريح وما هو اكثر اعتمادا على
او ما هو اقل اعتمادا وصريح جرح المجروح يقدم على المعدل صريح تعديل اضعف
ومن اكد في شيء على من لم يؤكد والثقة الامام على غير الثقة الامام ومن
صرح بكونه اماما على من لم يصرح به والاقرب السلطنة كالامامة كالنظر على
الايتام كان يدعي العالم على غير العالم الفقيه على غير الفقيه والاعلم
الاورع على العالم والفقيه ومن كان اكثر مصاحبة مع الامام والرواية عن قليلها
ومن كان اكثر رواياته مقبولة او ما اتى به من التخليط على من لا يكون كذلك وتقدم
رواية الاكثر على رواية الاقل وقليل الواسطة وهو المعبر عنه بعلو الاسناد
على كثير بها ما لم يبلغ حد الشذوذ وذا الوافر للموثق بما قال السند الى يستبعد
باعتبار الطبقة ترجيح صحيح البصري على مكفوف اورع وحفظه وصحيح العقل في جميع
الاحوال على مختلفه في بعضها وصحيح البدن على سقيمها وذكر السماع
على تقبله وسريع الانتقال على بطيئه وقوة الحفظ على ضعيفه وكتاب الوثيق
عند سماعها على حافظ او المركب من الحفظ فيها والكتاب ومن سيقين ان يكون
هو الثقة من محتمل ان يكون غيره ومثله بقية المرجحات وقد يرجح الراوي على
غيره ويمكن ارجاعها الى الاعدلية الشاف الترجيح بكيفية الرواية بطريق
المشافهة تعلى الرواية بطريق المكاتبة وهو من استند الى طريق يقوى على من
سنده الى طريق ضعيف كالمتصل المرسل الا ان يقال ان الاتصال
الاستناد ومثله والوصل احدهما في مثل صحيح او جعة والاخر في غيره او قال
احدهما سمعت من فلان بلا واسطة والاخر من بعيد او وجد احدهما في نسخة او
امكان تشبث فيه التقية والاخر غيره وان كانا محتملين للعامة او

امر افقين لهم كما قال الاقدمون او هو جمع بالقلة للثلاث بين الشيعة والسلف
من فقهاء العامة او كان محل اصدهما بلد يقوى كثرة الشيخ عليه والاخر بطريق
اضعف كالجار بتلاوة ومثله ما كان احدهما سماعا والاخر مناولة او كان سماعه كان الكلام
مسوقا لسؤال السائل ومن محتملها قريبا كقوله سمعته منذ ستة اشهر
على من محتملها بعيدا كقوله سمعت منذ عشرين سنة وكالبين مع سبق كقوله
ليس بيع في القسم الا في الجواري المساواة والعكس وفاقا لك كتلاوة
من الرواية وترجيح الموصول على المنقطع ان قلنا بحجيته والمنقطع بعدم القطع
على مخلوقيته ومظنونيته الاقوى على مظنونة الاضعف والصريح على المضمر ومن
ذكر الامام عم بعنوان صريح على من ذكر بعنوان ثم العالم والفقيه وان فسر في
بقولهم الجواد ان يكون ذا ذلك من صاحب الكتاب بقوله لاهل الظن ورجح المسند
على المرسل حيث يقول بحجيته كراسيل من لا يرسل الا عن ثقة والقول بمثل
مراسيل العدل على لسانيه كما نقل عن عبد الجبار محتجا بان العدل لا يرسل
الا عن ثقة ومنع الفساد الثالث الترجيح باعتبار تاخر الوقوف قال علم
انا اصدقنا الروايتين مستند متوقفا الوقوف تعينت عملت بالمتاخر كان
كانتا بنويتين او كانت المتقدمة منوية كانت الثانية ناسخة او كاشفة
عن وقوع الناسخ فتعين العمل بها وان كانتا تاريخيتين عن الائمة او لم يعلم
كان احدهما للتقية او لا تقاما فلا نسخ وان كانتا لاولى تعين العمل بالاخيرة
وان كانت لا خيرة تعين العمل بها ايضا من باب التقية او لا تقاما ولا يبعد
عليك ان هذا انما يتم ان لم نقل بالتخيير او التقية او لا تقاما فان العمل بها لا وقوعها لكن
يكون في الترجيح بعد الاحتمال معنا ان الى ما مر في بعض الاخبار التقاء من
من الاخذ بالاحدث وقد مر لكن لسيكل هذا الترجيح بالنسبة الى مثل زمانا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)